الأمم المتحدة

A/HRC/28/34

الجمعية العامة

Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز حلقة النقاش المتعلقة بحث الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

(A) GE.14-24457 070115 080115

1424457

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٣
ثانياً –	البيان الافتتاحي الذي أدلت به مديرة شعبة البحوث والحق في التنمية	٣-٧	٣
ثالثاً –	إسهامات الحلقة	٨-٢١	٥
رابعاً –	موجز النقاش	٢٢-٣٥	٩
	ألف– ملاحظات عامة بشأن العنف ضد الأطفال	٢٣-٢٥	٩
	باء – منع العنف ضد الأطفال	٢٦-٢٧	١٠
	جيم– تعاون الأسرة والمجتمع والدولة	٢٨-٣٠	١٠
	دال – تمكين الأطفال	٣١-٣٣	١١
	هاء – الأطفال المعرضون لخطر شديد	٣٤-٣٥	١١
خامساً –	الملاحظات الختامية والتوصيات	٣٦-٤٤	١٢

أولاً- مقدمة

١- عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠/٢٥، عقد مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أثناء دورته السابعة والعشرين، حلقة نقاش بشأن حث الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على طرق تحسين منع العنف وحماية الأطفال باعتبار ذلك أولوية عالمية وشاغلاً شاملاً، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذا المجال. كما طلب المجلس في القرار ١٠/٢٥ إلى المفوضة السامية أن تعد تقريراً موجزاً عن مناقشات الفريق، وأن تقدمه إلى المجلس قبل دورته الثامنة والعشرين. وأعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢- وتولى رئيس مجلس حقوق الإنسان رئاسة حلقة النقاش ويسرت مناقشاتها المديرة المعاونة لقسم حماية الطفل في شعبة البرامج بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) السيدة سوزان بيسيل. وافتتحت الحلقة مديرة شعبة البحوث والحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). وشاركت في الحلقة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة العنف ضد الأطفال، السيدة مارتا سانتوس بايس، وأمين المظالم المعني بحقوق الطفل في الاتحاد الروسي السيد بافيل أستاكوف، ونائب رئيس لجنة حقوق الطفل ورئيس لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، السيد بنيام داويت مزمور، والطبيبة فتيحة حاج صالح، والسيد خورخي فريري من حركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل الأطفال ومديرة برامج حماية الأطفال في منظمة إنقاذ الطفولة - ليبريا السيدة ليلى قنداكار.

ثانياً- البيان الافتتاحي الذي أدلت به مديرة شعبة البحوث والحق في التنمية

٣- أفادت مديرة شعبة البحوث والحق في التنمية في المفوضية السيدة جين كونورز في كلمتها الافتتاحية بأن العنف ضد الأطفال يمكن أن يتخذ أشكالاً كثيرة منها الوحشية البدنية والاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة كالاعتداءات بالأحماض والزواج بالإكراه وزواج الأطفال وجرائم القتل باسم "شرف" العائلة والاتجار بالبشر والإجبار على التسول وعبودية الدين والعنف العاطفي والإهمال. وفي كثير من الأحيان، تتداخل أشكال العنف على الرغم من أن أكثر أشكال العنف الذي يتعرض له الأطفال شيوعاً هو العقوبة البدنية. وتكون هذه الظواهر في أغلب الأحيان غير مرئية. وهناك ميل إلى قبول العنف ضد الأطفال كأمر محتم يتعامل معه الأشخاص بعدم اكتراث أو يتغاضون عنه. ورغم عدم وجود بيانات كافية عن هذا الموضوع، تشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال الذين يتعرضون للعنف سنوياً يتراوح بين ٥٠٠ مليون و١,٥ مليار طفل.

٤- ولا يمكن على الإطلاق تبرير العنف ضد الأطفال وهو أمر يمكن تماماً الوقاية منه. ومع ذلك، يحدث العنف في كل بلد من بلدان العالم، ويتجاوز حدود العرق والطبقة والديانة والثقافة. ويقع الأطفال ضحايا العنف في أماكن متعددة تشمل منازلهم ومدارسهم ومؤسسات الرعاية والعدالة التي يودعون فيها مما ينتهك قواعد حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها. ويواجه الأطفال أيضاً خطر التعرض للعنف في مجتمعاتهم المحلية، وفي الأماكن التي يعملون فيها أو في الفضاء الإلكتروني.

٥- ومنذ صدور تقرير الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن تأثير العنف ضد الأطفال على حقوق الطفل في عام ٢٠٠٦[(١)]، ازداد الاعتراف بضرورة إعطاء أولوية لحماية الأطفال من العنف على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وهناك فهم أفضل لكيفية تعرض الأطفال للعنف وأسباب تعرضهم له، وقد وُضعت برامج في بلدان كثيرة لضمان حماية الأطفال. وعلى الرغم من تلك التطورات، فإن التقدم مع ذلك كان بطيئاً. ولم يكن هناك استثمار كاف، ولا سيما فيما يتعلق بالوقاية والدعم الأسري، وكذلك في مجال البحوث وجمع البيانات. وهناك قوانين كثيرة لا يتم إنفاذها بفعالية وفي كثير من الأحيان تعاني الاستراتيجيات الوطنية من نقص في الموارد وتفتقر إلى التنسيق.

٦- وشددت السيدة كونورز على أن العنف ضد الأطفال ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب مكافحتها تعاوناً مستمراً من جهات فاعلة مختلفة كثيرة. ويتعين على دوائر الصحة العامة، والعدالة الجنائية والخدمات الاجتماعية والتعليم ومنظمات حقوق الإنسان ووسائط الإعلام ومؤسسات الأعمال جميعاً العمل جنباً إلى جنب مع صانعي القرارات على كل مستوى من مستويات المجتمع. وتشمل استجابة متعددة الأوجه أيضاً الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه الأسرة في تنشئة الطفل ونمائه، والتزام الدولة بدعم الآباء ومقدمي الرعاية في ذلك الدور. وعلى الدول أن تولي أولوية للوقاية، بما في ذلك إذكاء الوعي بضرورة تغيير المواقف التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال أو تعتبره أمراً عادياً.

٧- وأكدت السيدة كونورز أن الإجراء مطلوب أيضاً على المستوى الدولي من أجل مكافحة العنف ضد الأطفال، الذي يشكل خطراً جسيماً على التنمية العالمية وعائقاً كبيراً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن الأطفال هم أنفسهم أول ضحايا العنف الذي يُمارس ضدهم، فإن العنف يحدث أيضاً آثاراً سلبية على المجتمع الأوسع نطاقاً وعلى الاقتصاد الوطني. ويشكل العنف عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرمان وسوء الحالة الصحية وضعف الأداء المدرسي.

(١) A/61/299.

ثالثاً- إسهامات الحلقة

٨- ذكرت المديرة المعاونة لقسم حماية الطفل بشعبة البرامج في اليونيسيف، السيدة سوزان بيسيل، في ملاحظاتها الاستهلالية أن العنف ضد الأطفال ليس مسألة ذات أهمية عالمية فحسب بل هو أيضاً مسألة تهم كل الدول بلا استثناء. وعرضت السيدة بيسيل إحصاءات نُشِرت في تقرير اليونيسيف الصادر في عام ٢٠١٤ بعنوان "Hidden in Plain Sight" تظهر أن ٠٠٠ ٩٥ طفل ومراهق دون سن العشرين قُتِلوا في عام ٢٠١٢ وحده، وهو ما يقارب خمس مجموع ضحايا جرائم القتل في ذاك العام، وأفاد ما يقارب ربع الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً في جميع أنحاء العالم (نحو ٧٠ مليون) بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف البدني منذ سن الخامسة عشرة؛ وخضع زهاء ١٢٠ مليون فتاة دون سن العشرين (حوالي العشر) للاتصال الجنسي القسري أو غير ذلك من الأفعال الجنسية القسرية في مرحلة من مراحل حياتهن.

٩- وذكرت السيدة بيسيل أنه، على الرغم من أن الأرقام قد تبدو غير مشجعة، فالعنف ضد الأطفال ليس أمراً محتماً ومن الممكن وضع حد له. ولم يكن الالتزام السياسي بالتصدي للعنف ضد الأطفال في أي وقت من الأوقات أكبر مما هو عليه الآن، بما في ذلك عندما شرع المجتمع الدولي في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأسهمت البحوث أيضاً في تحسين فهم الاستراتيجيات الفعالة الرامية إلى منع العنف الذي يواجهه الأطفال بأشكاله المختلفة والتصدي له.

١٠- وذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة العنف ضد الأطفال، السيدة مارتا سانتوس بايس، أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به على الرغم من تخليد الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل والاحتفال على النحو الواجب بالإنجازات التي حققتها. فالعنف ضد الأطفال تحد ينال باستمرار من حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم ويتعين التصدي له على وجه السرعة. ومع ذلك، أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام أيضاً أن هناك في الوقت الراهن فرصة حاسمة لإحداث تغيير نحو الأفضل، ولا سيما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١- واستنارت الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها الممثلة الخاصة بشأن العنف ضد الأطفال المعنونة *"نحو عالم خال من العنف"*، بتقارير واردة من أكثر من ١٠٠ بلد من جميع المناطق، وأظهرت أن تغييرات استراتيجية أُدخِلت على القوانين والسياسات والممارسات، لكنها سلطت الضوء أيضاً على الثغرات والمجالات التي تبعث على القلق. وبينت أن أساس حقوق الإنسان الذي يقوم عليه برنامج منع العنف قد اتسع نطاقه، وأن الجهود المبذولة عُزِّزت على الصعيد الإقليمي. وشددت الممثلة الخاصة على أن العنف ضد الأطفال مُنح أولوية في البرنامج السياسي للمنظمات والمؤسسات الإقليمية في جميع أنحاء العالم، وقد اعتمدت الحكومات في جميع المناطق التزامات وإعلانات هامة. بيد أنها شددت في معرض الإشارة إلى أهمية هذه

الالتزامات على أنها لن تكون مجدية إلا عندما تنفذ تنفيذاً فعالاً. وأظهرت الدراسة الاستقصائية أيضاً حدوث تغييرات على الصعيد الوطني؛ فقد وضع نحو ٩٠ بلداً بالفعل جداول أعمال محددة زمنياً وشاملة لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه. ولكن، رغم هذه التطورات، لا يتمتع بالحماية القانونية من العنف سوى ٨ في المائة من أطفال العالم.

١٢- وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن العديد من التحديات لا تزال قائمة وأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل فرصة فريدة من نوعها في هذا السياق بالنظر إلى أن من المحتمل إدراج مسألة العنف ضد الأطفال بوصفه هدفاً أساسياً وشاغلاً شاملاً في مختلف الأهداف. ويكتسي هذا الأمر أهمية لأن العنف ضد الأطفال يكلّف تريليونات الدولارات كل سنة. وشددت الممثلة الخاصة على أهمية الحفاظ على هدف القضاء على العنف ضد الأطفال كهدف قائم بذاته وكشاغل شامل وأشارت إلى أن الأطفال أفادوا بأنهم يعتبرون هذا الهدف مسألة رئيسية أثناء المشاورات العالمية التي عقدت في إطار التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الأساسي أن يشارك الأطفال في وضع الخطة وفي طريقة تقييم مدى التقدم في المستقبل.

١٣- وقدم أمين المظالم المعني بحقوق الطفل في الاتحاد الروسي، السيد بافيل أستاكوف، وصفاً للبرنامج الوطني للاتحاد الروسي المتعلق بمنع العنف ضد الأطفال وإعادة تأهيل الضحايا، وكيف يهدف إلى إدماج تكنولوجيا جديدة كجزء من استراتيجيته. وأُنشئت برامج إقليمية بشأن منع حالات العنف والكشف عنها في مرحلة مبكرة، ووضعت وزارة التربية توصيات منهجية عن منع العنف لصالح السلطات الإقليمية ذات الصلة تشمل توجيهات تتعلق بتسجيل الشكاوى التي يرفعها الأطفال والتحقيق فيها لكي تُكفل للضحايا فرص الاستشارة وإمكانية إعادة إدماجهم. وينص القانون الاتحادي المتعلق بالتعليم على تقديم المساعدة الطبية أو الاجتماعية مجاناً إلى الضحايا دون السن القانونية، بما في ذلك توفير المشورة النفسية للأطفال وآبائهم والمساعدة إلى الشهود. وجرى أيضاً تطوير خدمات الوساطة لتسوية المنازعات الأسرية، وبصفة خاصة في حالة الأسر المحرومة وأطفالها.

١٤- ووفقاً لتشريع الاتحاد الروسي، يمكن أن يفضي العنف ضد الأطفال إلى السجن مدى الحياة، ويفترض أن الأطفال "لا حول لهم ولا قوة" إلى حين بلوغهم سن الثانية عشرة. وأصبحت العقوبات المنزلة في حالة المسؤولية الجنائية عن استخدام الأطفال في المواد الإباحية أشد صرامة. وأعرب أمين المظالم عن قلقه لأن الأطفال الروس يتعرضون للعنف لدى تبنيهم في الخارج، وأنشئ فريق رصد للتحقيق في هذه الظاهرة. وأعرب عن قلقه أيضاً إزاء العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وعدم تقديم المساعدة إلى الأطفال والأسر الذين يحاولون الخروج من الأوضاع الخطرة. وفي هذه الأوضاع، قد لا تتاح للأطفال الخدمات التعليمية والطبية الضرورية وقد تتعرض مرافق يوجد فيها أطفال للهجوم. ودعا أمين المظالم المجتمع الدولي إلى حماية الأطفال في تلك الأوضاع وفقاً للقانون الدولي.

١٥- وذكر نائب رئيس لجنة حقوق الطفل رئيس لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، السيد بنيام داويت مزمور، أن هناك تحديات مماثلة في العديد من البلدان الأفريقية في مجال التصدي للعنف ضد الأطفال على الرغم من أن أفريقيا قارة تتسم بالتنوع. ولا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه نفذ اتفاقية حقوق الطفل أو الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته تنفيذاً كاملاً. وكرست لجنة حقوق الطفل الكثير من الوقت لمناقشة العنف ضد الأطفال في حوارها مع الدول الأطراف. وينبغي إعطاء الأولوية لمنع العنف، وينبغي أن يتمثل الهدف في التحول من الإبلاغ عن الحدث عند حدوثه إلى الإبلاغ عنه قبل حدوثه. وشدد السيد مزمور على أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان مسألة أساسية للوقاية الفعلية وعندما يكون الأطفال واعين بحقوقهم، يقوون على المطالبة بها. وينبغي أن يحظر العنف في جميع الأماكن، وذلك باستخدام نهج قائم على حقوق الطفل يحمي الفتيات والفتيان على حد سواء، وينبغي ألا يشمل العنف البدني فحسب بل أيضاً العنف النفسي والاجتماعي. ولا يمكن المغالاة في تأكيد دور تسجيل المواليد في حماية الأطفال وينبغي أن يعكس أي نظام تسجيل الواقع على الأرض، بمراعاة العوامل الجغرافية والثقافية والسياسية المحلية. وعلى الرغم من أن على المجتمع المدني أن يؤدي دوراً هاماً في منع العنف ضد الأطفال، تتحمل الدول المسؤولية الأولى في هذا المجال.

١٦- وقد سلط السيد مزمور الضوء على الصلة بين حقوق الطفل وقطاع الأعمال. ومع أن أفريقيا تزدهر، فالتنمية الاقتصادية ينبغي ألا تتحقق على حساب العنف ضد الأطفال. والإرادة السياسية هي مفتاح المضي قدماً. وينبغي أن تتخذ الدول خطوات مهمة كالتصديق على الصكوك الدولية والتعهد بالتزامات لإنهاء النزاعات، ولكن ينبغي أيضاً أن تتخذ خطوات أصغر حجماً، مثل التعاون مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوفير المعلومات عند الطلب.

١٧- وذكرت السيدة فتيحة حاج صالح، وهي طبيبة جزائرية، أن قرار الدعوة إلى عقد حلقة نقاش يعكس الحاجة إلى ضمان إعطاء الأولوية للوقاية والحماية؛ فالأطفال يتمتعون بحقهم المطلق في التحرر من العنف، وفي حال عدم احترام الحق، ستكون نتائج ذلك كارثية على صحة الطفل. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الجهات المعنية في مجال حماية الأطفال في منظومة الأمم المتحدة، لا يزال من الصعب اكتشاف الأطفال الذين يعانون من العنف وتقييم حالتهم ومنحهم الرعاية. ومع ذلك، يمكن أن يكتشف الآثارَ المباشرةَ لإساءة معاملة الأطفال الأشخاص الذين يتعاملون معهم، بمن فيهم العاملون في مجال الرعاية الصحية، والأخصائيون الاجتماعيون، والمدرسون، وضباط الشرطة. فهم أوفر حظاً في الوصول إلى الأطفال وأسرهم ويؤدون دوراً حيوياً في عملية الكشف عن العنف وتقديم الدعم اللازم واتخاذ خطوات في وقت مبكر. والتعاون فيما بين القطاعات أمر أساسي لتحديد عوامل الخطر، ولا بد من تشكيل أفرقة متعددة الاختصاصات للتصدي للعنف ضد الأطفال بالكامل. وينبغي أن يتلقى جميع الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال تدريباً في مجال الكشف عن سوء المعاملة. ويستحق الأطفال ذوو الإعاقة اهتماماً خاصاً لأنهم أشد قابلية للتأثر به.

١٨- وذكرت الدكتورة حاج صالح أن العاملين في مجال الرعاية الصحية كثيراً ما يواجهون حالات تظهر فيها الأدلة واضحة في أقوال الأطفال على الرغم من عدم التيقن من سوء المعاملة؛ لذلك يجب أن يلقى الأطفال آذاناً صاغية. وينبغي تحديد عوامل الخطر داخل الأسر، مثل سابقة سوء المعاملة والعوامل العاطفية أو النفسية. ومع ذلك، يلزم إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال وينبغي إقامة شراكات مع أفرقة وطنية ودولية ومع شبكات الخبراء لإجراء مزيد من التحريات في أسباب سوء المعاملة. وتكتسي التوعية أيضاً أهمية حاسمة، إذ ينبغي أن يدرك الأطفال والأسر والجمهور على نطاق أوسع أن هناك إمكانية لمنع العنف.

١٩- وذكر السيد خورخي فريري، وهو عضو في حركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل الأطفال، أن أمريكا اللاتينية أكثر المناطق عنفاً في العالم، وهو ما يتسبب في معاناة الأطفال والمراهقين. ويعمل الأعضاء في الحركة مع الدول، والمجتمع المدني، ومجموعات الأطفال، فضلاً عن الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، على مكافحة العنف ضد الأطفال. وأجريت عمليات مسح دون إقليمية للإطار التشريعي الحالي، والسياسات، وأنظمة الرصد، والممارسات على الصعيد الوطني، وأُبرِزت أفضل الممارسات والحالات الناجحة. وأفضت الأنشطة التي نظمت في كل منطقة دون إقليمية إلى إعلان التزامات من الدول وخارطة طريق دون إقليمية وخرائط طريق وطنية.

٢٠- وتحدثت مديرة برامج حماية الأطفال في منظمة إنقاذ الطفولة - ليبريا، السيدة ليلى قنداكار، عن الدروس المستفادة من مشاركة الأطفال في مجال منع العنف. وذكرت أن اتفاقية حقوق الطفل تفرض التزاماً على الدول باحترام حق الأطفال في التعبير عن آرائهم، كأفراد أو كمجموعة، في جميع المسائل التي تهمهم، وبأخذ آرائهم على محمل الجد. ومع ذلك، لم يُنظر تقليدياً إلى الأطفال في مناطق كثيرة من العالم على أن لديهم الخبرة أو المعرفة أو الفهم الضروري للمشاركة مباشرة في صنع القرارات الرئيسية التي تؤثر على حياتهم. ونظراً إلى أن الاتفاقية اعتُمِدت منذ ٢٥ عاماً، فقد أفسحت آلاف المبادرات في جميع مناطق العالم مجالاً للأطفال والشباب للبدء في التأثير على القوانين، والسياسات، والخدمات، والقرارات التي تؤثر على حياتهم. وأثبتوا أنهم يتفردون في رؤيتهم وخبرتهم فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهونها وأفضل الاستراتيجيات للتغلب عليها، وأن بإمكانهم عندما تتاح لهم الفرص والمعلومات والدعم أن يسهموا، وقد أسهموا، إسهاماً كبيراً في القرارات التي تؤثر على حياتهم. ولذلك يمكن أن تعزز مشاركة الأطفال نوعية اتخاذ القرارات وتحدث آثاراً إيجابية على إعمال حقوقهم. وعلى الرغم من أن البالغين يقللون عموماً من شأن قدرات الأطفال، يرغب الأطفال في التحكم بقدر أكبر في المسائل التي تؤثر عليهم. وتشير التقارير إلى أن المشاركة تحسن مهارات الأطفال وثقتهم بأنفسهم واحترامهم لذاتهم.

٢١- وأكدت السيدة قنداكار أن المشاركة تفضي إلى تحسين الحماية. ويمكن للبالغين أن يسيئوا للأطفال المستسلمين ويفلتوا من العقاب بسهولة أكبر. والاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن الأخذ بها لتقديم الحماية الفعالة هي تزويد الأطفال بالمعلومات وتشجيعهم على التعبير عن شواغلهم واستحداث آليات مأمونة ويسهل الوصول إليها للتصدي للعنف والإيذاء. ومع ذلك، لا تزال الممارسات والمواقف الطويلة الأمد وكذلك الحواجز السياسية والاقتصادية تعرقل المشاركة. وإضافة إلى ذلك، فبينما يجد الكثير من الأطفال صعوبة في إسماع أصواتهم، ثمة عقبات إضافية تواجه بعض الفئات من الأطفال، بمن فيها الفتيات والأطفال الأصغر سناً، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال العاملون أو الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وأطفال المجتمعات الأصلية أو الأقليات، والأطفال الأكثر فقراً. وسنت الدول تشريعات تقّر بحق الفتيات والفتيان في التعبير عن أنفسهم بحرية وتعزز هذا الحق وتحترمه وتضمن إيلاء الاعتبار الواجب لآرائهم حسب سنهم ونضجهم. ويتعين على الدول إنشاء هياكل دائمة وتوفير ما يلزمها من الموارد على الصعيدين الوطني والمحلي للتشاور مع الأطفال لدى وضع قوانين وسياسات وبرامج تؤثر عليهم ولدى تنفيذها ورصدها. وينبغي للدول أن تكفل للمهنيين والآباء والمعلمين معرفة الطريقة التي يمكن بها إشراك الأطفال بشكل مجد، على أن يتحقق ذلك في إطار هيكل دائم لا على أساس مخصص.

رابعاً- موجز النقاش

٢٢- خلال المناقشة العامة، تناولت الكلمة الوفود التالية: إثيوبيا (باسم المجموعة الأفريقية) وإسبانيا والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة (باسم المجموعة العربية) وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباراغواي وبوركينا فاسو وتوغو وتونس وتيمور - ليشتي (باسم البلدان الناطقة باللغة البرتغالية) والجبل الأسود والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والسويد (باسم دول الشمال الأوروبي) والفلبين (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا) وكرواتيا وكوستاريكا (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وليتوانيا والمكسيك والنمسا والهند والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أوكرانيا، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة (في بيان مشترك)، والرابطة البريطانية لأنصار المذهب الإنساني، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (في بيان مشترك مع منظمة الدفاع عن الأطفال الدولية) والمعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز.

ألف- ملاحظات عامة بشأن العنف ضد الأطفال

٢٣- شددت عدة وفود على أن العنف يعتبر في الوقت نفسه سبباً ونتيجة للاستبعاد الاجتماعي والتمييز؛ فهو مؤشر لعدم المساواة بين الأطفال وعجزهم. وينبع من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ونظم التعليم. ولا يزال الفقر وانعدام فرص كسب الرزق والأمية أسباباً جذرية تفاقم قابلية تأثر الأسر والأطفال بالعنف. وأشارت الوفود إلى أهمية توفير فرص العمل ومعالجة تفشي الفقر والتخلف.

٢٤- وأشير إلى مجموعة من الأدلة العلمية المتزايدة التي تثبت أن التعرض للعنف والضغط، ولا سيما في سن مبكرة للغاية، يتسبب في عاهة دماغية لا رجعة فيها لدى الأطفال. وأشارت الوفود إلى التكاليف الضخمة للعنف ضد الأطفال. بيد أن نقص البيانات الموثوق فيها لا يزال يشكل عقبة رئيسية تحول دون الإحاطة التامة بمدى انتشار العنف ضد الأطفال.

٢٥- وأكدت الوفود الحاجة إلى التزام سياسي قوي، وأوضحت أهمية تبادل الممارسات الجيدة لكي تكون مصدر إلهام لإجراءات تعزيز وإكمال الآليات المنشأة على المستوى الوطني. ويعتبر تكريس الوقت والموارد للقضاء على العنف ضد الأطفال في جميع الأحوال عنصراً أساسياً لإرساء أسس مجتمع يحمي الفئات الأكثر ضعفاً.

باء- منع العنف ضد الأطفال

٢٦- سلطت وفود كثيرة الضوء على أهمية الوقاية، وأشارت إلى أن من الممكن منع العنف. وللقيام بذلك، ينبغي أن تركز الاستراتيجيات على الأسباب عوضاً عن النتائج، وأن تستثمر في جميع السياقات التي يعيش فيها الأطفال ويلعبون ويتعلمون. وينبغي، بالاقتران مع الميزنة المناسبة، تدريب الموظفين، وبصفة خاصة في مجالات التعليم والصحة والعدالة. ودعي إلى اتباع نهج متعدد القطاعات، بما في ذلك تبادل المعلومات بين الجهات المعنية بحياة الأطفال، والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية المخصصة للمهنيين العاملين مع الأطفال. وذُكِّر أيضاً التعاون عبر الحدود كأداة مهمة، ولا سيما في الحالات المتعلقة بمسائل حماية الطفل عبر الحدود الوطنية.

٢٧- وأشير إلى أن الحماية الفعالة من العنف ليست ممكنة إلا باتباع نهج متكامل. ولدى القيام بذلك، ينبغي للدول إذكاء الوعي، وكسر حاجز الصمت فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، وتحدي المعايير الاجتماعية التي تبرره.

جيم- تعاون الأسرة والمجتمع والدولة

٢٨- ركزت عدة وفود على دور الأسرة والمجتمع والدولة في حماية الأطفال من العنف. وأشارت إلى ضرورة فرض حظر قانوني على العنف ضد الأطفال وإلى أن إنفاذ هذا الحظر إنفاذاً حقيقياً يستوجب إشراك شرائح واسعة في المجتمع والتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في السعي إلى إحداث تغيير مستدام. ويعتبر تغيير مواقف المشرعين، والآباء، والمدرسين، وغيرهم من البالغين العاملين مع الأطفال مسألة رئيسية.

٢٩- وأشارت الوفود إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الأسرة في تنشئة الطفل ونمائه، وذكرت بأن رفاه الطفل يرتبط ارتباطاً وثيقاً برفاه الأسرة. وينبغي للدولة أن توفر على سبيل الأولوية المعلومات وتقدم الدعم إلى الأسر وإلى مقدمي الرعاية في دورهم في تنشئة الأطفال. وسُلِّط الضوء أيضاً على دور النظام التعليمي وما له من قدرة على تشكيل أذهان الشباب لصالحهم

أو لغير صالحهم. وينبغي ألا يُعلَّم الأطفال قبول العنف كوسيلة لفرض قيمهم وأحكامهم على الآخرين. وأُثير أيضاً تسلط الأقران في المدارس باعتباره مظهراً من مظاهر العنف بين الأقران وكذلك الحاجة إلى اتخاذ مبادرات دولية للتصدي له.

٣٠- ووجهت وفود كثيرة الانتباه إلى دور المجتمع الدولي في وقف العنف ضد الأطفال وإلى أن استمرار بطء التقدم وتبعثره يشكل إدانة للنظام الدولي لحقوق الإنسان. ودعت الدول مجلس حقوق الإنسان إلى المشاركة بقدر أكبر في الجهود الحالية والمستقبلية المبذولة في هذا المجال واعتبار ذلك مسألة ذات أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

دال- تمكين الأطفال

٣١- ناقشت وفود عديدة أهمية تمكين الأطفال في عملية القضاء على العنف ضدهم. وينبغي توعية الأطفال بحقوقهم وتمكينهم من الوصول إلى آليات لحماية أنفسهم. وينبغي مكافحة الإفلات من العقاب الذي ينعم به مرتكبو العنف ضد الأطفال وإنشاء آليات شكاوى مستقلة ومراعية للأطفال.

٣٢- وأشارت بعض الوفود إلى الأثر الإيجابي لوضع ونشر أساليب مناسبة لترسيخ حق الأطفال في الاستماع إليهم في عمليات تكتسي أهمية حاسمة لحياتهم ورفاههم. وجرى أيضاً التشديد على ضرورة وجود إجراءات استماع موحدة ومراعية للأطفال والحاجة إلى الاستماع إلى الأطفال بشكل فعال، وتوفير سبل إبلاغ لا تكشف عن الهوية وتحترم السرية والعمل معهم لإيجاد الحلول وتطبيقها من أجل القضاء على العنف.

٣٣- وذُكِرت خطوط المساعدة الهاتفية والصفحات الشبكية التفاعلية كأمثلة على الممارسات الجيدة لتزويد الأطفال بمعلومات عن حقوقهم، وتمكينهم من الإبلاغ عن الاعتداءات، وتقديم المساعدة والدعم المهنيين.

هاء- الأطفال المعرضون لخطر شديد

٣٤- أشارت عدة وفود إلى الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً تعرضهم بشدة لخطر العنف، ومنهم الأطفال الذين هم في مناطق النزاع؛ وقد يعرضهم ذلك لخطر الاختطاف أو الاتجار أو التعذيب أو الموت، فضلاً عن حرمانهم من الرعاية الطبية. وذكرت عدة دول أيضاً الأطفال الذين يعيشون في الشوارع وبينت أنها وضعت برامج لمساعدتهم. وأثيرت أيضاً مسألة تسويق مطاردة الساحرات وطرد الأرواح الشريرة وتخليص البشر بوصفها مدعاة للقلق حيث أفاد أحد الوفود أنها أسهمت في انتشار العنف ضد الأطفال في مجتمعات محلية كثيرة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض الجهود المبذولة على نطاق أوسع لمكافحة العنف ضد الأطفال.

٣٥- وذُكِرت أيضاً مسألة سلب حرية الأطفال على أنها تعرِّض الأطفال أكثر من غيرها لخطر العنف. والأطفال الذين تُسلَب حريتهم معرضون بوجه خاص للعنف الجسدي والنفسي والجنسي. وأُثيرت الحاجة إلى ضمان الرصد الفعال والوصول إلى المؤسسات القضائية بصورة منتظمة لهيئات مستقلة مخول لها إجراء زيارات مفاجئة ومقابلات مع الأطفال والموظفين. وأُعرِب عن قلق شديد إزاء الاتجاه السائد في فرض عقوبات لا إنسانية على الجرائم التي يرتكبها أفراد دون سن الثامنة عشرة، بما في ذلك عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة، فضلاً عن قضايا تعذيب الأحداث وإساءة معاملة الأطفال في مخافر الشرطة.

خامساً- الملاحظات الختامية والتوصيات

٣٦- أكدت الطبيبة حاج صالح، في ملاحظاتها الختامية وردودها على المناقشة، أن العنف ضد الأطفال مسألة ملحة في جميع أنحاء العالم، والوقاية عامل أساسي للقضاء عليه. ومن المهم تعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الهيئات الوطنية والدولية، بغية تقييم نطاق المشكلة لتحديد كيفية التصدي لها. وتكتسي الصكوك القانونية أهمية بالغة في إنهاء العنف والتخفيف من حدة الآثار، ولكن ثمة حاجة أيضاً إلى إرساء ثقافة اللاعنف. وفيما يتعلق بالعنف في المدارس، يجب توعية المعلمين بخطورة العقوبة البدنية وأثر الإذلال كشكل من أشكال العقاب. وينبغي تشجيع الأطفال على الإبلاغ عن شواغلهم ومخاوفهم.

٣٧- وفيما يتعلق بالأطفال الذين هم في أوضاع نزاع، أكد أمين المظالم المعني بحقوق الطفل في الاتحاد الروسي، السيد أستاكوف ضرورة النظر إلى بند حماية الأطفال على أنه أهم من أي برنامج سياسي. وينبغي تقديم العون والمساعدة الإنسانية إلى الأطفال الذين قتل آباؤهم.

٣٨- وشدد السيد فريري من حركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل الأطفال على أهمية الوقاية كذلك. وقال إن العقاب البدني من أكثر أشكال العنف انتشاراً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وينبغي أن يكون هناك إطار قانوني يمنع هذا النوع من المعاملة. وقد اعتمدت ست دول في الأشهر الثمانية عشر الماضية تشريعات في هذا الصدد. ويتعين تنفيذها الآن جنباً إلى جنب مع تحول في المواقف الثقافية لوقف العقوبة البدنية والإذلال الجسدي. ويمثل الاستثمار في الأطفال أيضاً عنصراً أساسياً لكي تنفذ البرامج ويتمكن الأطفال من النماء والازدهار. وينبغي أن تنفذ السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة العنف ضد الأطفال على نحو متكامل وغير تمييزي وعالمي. وأشار السيد فريري إلى البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات كآلية هامة لإسماع صوت الأطفال.

٣٩- وناقشت السيدة قنداكار من منظمة إنقاذ الطفولة – ليبريا إدراج مسألة العنف ضد الأطفال في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودعت مجلس حقوق الإنسان إلى أن يصبح نصيراً قوياً في هذا الصدد. وسيضمن إدراجها في هذه الخطة تركيز الاستثمار والالتزام والنتائج في جميع البلدان. وجرى التشاور مع أكثر من ٠٠٠ ١٢ طفل فيما يتعلق بآرائهم حول الخطة وقدموا رؤية واضحة لعالم خال من العنف. وعلى الصعيد الوطني، هناك حاجة إلى التزام سياسي لمكافحة هذه المشكلة، بما في ذلك جمع البيانات بشكل منتظم وإشراك جميع الوزارات ذات الصلة بالأطفال مع اضطلاع الوزارة الأكثر اختصاصاً بدور تنسيقي. وينبغي دعم الأسر، بوسائل منها تطوير مهارات الوالدين على تعلم طرق إيجابية لتأديب الأطفال. وينبغي أيضاً أن يشارك الرجال والفتيان في الحد من العنف ضد الأطفال والنساء. وينبغي زيادة الوعي بشأن القوالب النمطية الجنسانية التي تبدأ في مرحلة مبكرة جداً.

٤٠- وشدد نائب رئيس لجنة حقوق الطفل رئيس لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، السيد مزمور، على أن أي حل لمسألة العنف ضد الأطفال ينبغي أن يجمع بين القدرة على تحمل تكاليفه وفعاليته من حيث التكلفة وقابلية استدامته مع عدم التمييز والمساءلة والمشاركة والتأثير. ولا يمكن المبالغة في أهمية الهيئات الإقليمية في القضاء على العنف ضد الأطفال، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية العلاقات المؤسسية والتعاون. فالإرادة السياسية ضرورية للتغلب على العنف ضد الأطفال، بوسائل منها قبول توصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن هذا الموضوع واعتماد تشريعات تتعلق بالحظر، وأيضاً بضمان ألا تحول تخفيضات الميزانية دون إعمال حقوق الطفل.

٤١- وتشكل سبل الانتصاف والمساءلة عنصرين أساسيين. وينبغي الاستمرار في التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل وكذلك في توعية الأسر ودعمها في مجال الوقاية من العنف. وينبغي أن يشكل العنف ضد الأطفال مسألة رئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي إشراك الأطفال في وضعها. واختتم السيد مزمور بأن تنشئة طفل يستوجب قرية ولكن تنشئة طفل في مأمن من العنف يستوجب قرية عالمية.

٤٢- وأوضحت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة العنف ضد الأطفال أن أحد العبر الهامة المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية هي أن البلدان التي تعاني من العنف تخلفت عن الركب من حيث وفيات الأطفال، والمواظبة على الدراسة، والصحة، ومؤشرات أخرى. ويمكن عكس مسار تلك الحالة. فالعنف هو أحد الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها الجميع؛ وقد أُدرِج كشاغل منهجي في جميع التقارير التي وُضِعت في فترة التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يبقي مجلس حقوق الإنسان على هذه المسألة في صلب مناقشاته بوصفها شاملة لعدة قطاعات. وينبغي أيضاً الاستمرار في إثارة مسألة العنف ضد الأطفال خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٤٣- وللقضاء على العنف ضد الأطفال، ينبغي التغلب على مسألة قبول العنف وعدم التفاعل معه. ويقتضي الأمر استراتيجية واضحة وإرادة سياسية. ومن الضروري لتنفيذ هذه الاستراتيجية تحسين البيانات والبحوث التي تتيح فهم تأثير العنف على الأطفال والنمو. ويتعين تمكين الأطفال لكي يصبحوا أيضاً أطرافاً فاعلة في المبادرات الرامية إلى منع العنف عوضاً عن أن يكونوا مجرد ضحايا له. والقضاء على العنف ضد الأطفال جهد عالمي؛ ولا يمكن إيجاد حل للعنف بتدخل فئة قليلة. وينبغي أن يتكاتف الجميع لبناء عالم لا مكان فيه للعنف.

٤٤- وشكرت الميسرة الجزائر على عرض مسألة العنف ضد الأطفال على مجلس حقوق الإنسان. وأوجزت النقاط الرئيسية المقدمة أثناء حلقة النقاش والمناقشة وهي:

- وجوب تقييم الأسباب والآثار الأساسية للعنف ضد الأطفال للنجاح في مكافحته؛
- الدور الهام الذي تؤديه الأطر القانونية في التغير الاجتماعي، ولكن أيضاً تأثير الممارسات التقليدية والثقافة في حالات كثيرة على إعمال حقوق الطفل ووجوب التصدي لها؛
- ضرورة إيجاد حلول تلائم الحالات الفردية عوضاً عن الأخذ بنهج "حل مقاس واحد يناسب الجميع"؛
- وجوب معالجة مسألة تسجيل المواليد بوصفها شاغلاً عاجلاً لإظهار الأطفال؛
- ضرورة أن يكون العنف ضد الأطفال محور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- وجوب أن يبقي مجلس حقوق الإنسان مسألة العنف ضد الأطفال على رأس جدول أعماله، وأن يدعم تعبئة الموارد اللازمة لذلك.